الصباح AL-SABAH

توجيهات النواف بالتعاون في حدود متابعة ملاحظات الأعضاء ومقترحاتهم

المزرم : الخبر المنشور بشأن استقبال الوزراء لمعاملات النواب.. غير دقيق

أكد رئيس مركز التواصل الحكومي الناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزرم أمس عدم دقة الخبر المنشور بإحدى الصحف المحلية بشأن «عودة بعض الوزراء لاستقبال معاملات النواب».

وقال المزرم في تغريدة نشرها الحساب الرسمي لمركز التواصل الحكومي عبر مواقع التواصل الاجتماعي «تويتر» إن توجيهات سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء جاءت بوجوب الالتزام بالأطر الدستورية والقانونية في التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وأضاف أن سموه أكد استمرار التواصل والتعاون المباشر بين الوزراء وأعضاء مجلس الأمة في حدود متابعة ملاحظاتهم ومقترحاتهم سعيا لتحقيق مصالح الدولة والمواطنين.

وأشار إلى تأكيد سموه على تطبيق سياسة الباب المفتوح باستقبال المواطنين والمواطنات من قبل المسؤولين في الجهات الحكومية والعمل على إتخاذ ما يلزم لتسهيل الاجراءات الخاصة بهم وفقا للقوانين والنظم.

طارق المزرم

«الحرس الوطني» : ملتزمون بتوفير أفضل حماية وتأمين لمنشآت الدولة

أكد وكيل الحرس الوطني الفريق الركن هاشم الرفاعي أمس الأربعاء الالتزام بتنفيذ المهام المسندة إلى رجال مواقع المسؤولية لتوفير أفضل حماية وتأمين منشآت الدولة.

جاء ذلك في تصريح للفريق الرفاعي نقله بيان صحفي صادر عن الحرس الوطني عقب جولة تفقدية قام بها مع كبار القادة لمواقع وزارة الخارجية ووزارة الإعلام والسفارة السعودية ومحطتي الدوحة الشرقية والغربية للاطلاع على سير العمل والإجراءات المتبعة في عمليات تأمين المنشآت.

وأكد الرفاعي أن قيادة الحرس لا تدخر جهدا في توفير كافة الإمكانات من آليات وأجهزة ومعدات وصقل خبرات منتسبي كتائب الحماية بالتعاون مع المؤسسات العسكرية في الداخل والخارج تطبيقا لأهداف الوثيقة التوجيهية للحرس «2025 حماية وسند».

وشدد على إبراز الصورة المشرفة للحرس الوطني والضبط والربط العسكري والالتزام بتنفيذ المهام المسندة إلى رجال مواقع المسؤولية لتوفير أفضل حماية وتأمين لتلك المرافق الحيوية.

واستمع الفريق الرفاعي خلال الجولة لإيجاز عن عمليات التأمين وآلية التعامل مع المركبات والأفراد وأجهزة التفتيش وفعالية ربط المواقع بمركز عمليات الحرس الوطني لتقديم الدعم في حالة الطوارئ.

«الطيران المدني» : 76.4 في المئة نسبة الإنجاز في مشروع الحزمة الثالثة بمطار الكويت الدولي

أكدت الإدارة العامة للطيران المدني أمس الأربعاء أن المشاريع التطويرية مستمرة في مطار الكويت الدولي انطلاقا من اهتمام الدولة بتحديث البنية التحتية لقطاع النقل الجوي في وقت بلغت نسبة الإنجاز بمشروع الحزمة الثالثة 76.4 في المئة.

وقال نائب المدير العام لشؤون التخطيط والمشاريع في «الطيران المدني» سعد العتيبي في لقاء مع «كونا» إن مشروع الحزمة الثالثة يضم أربعة مكونات رئيسية أولها إنشاء برج مراقبة جديد وتجهيزه بأحدث الأنظمة الملاحية وبلغت نسبة إنجازه 88.5 في المئة والمكون الثاني إنشاء مدرج ثالث وبلغت نسبة إنجازه 96 في المئة.

وذكر العتيبي أن المكون الثالث يتضمن إعادة إنشاء المدرج الشرقي وتحديثه وتطويره وبلغت نسبة إنجازه 14.3 في المئة أما المكون الرابع فيختص بخدمات البنية التحتية للمنطقة الجنوبية في المطار ووصلت نسبة إنجازها 99.8 في المئة.

وأضاف أن مطار الكويت الدولي يشهد عددا من المشاريع التطويرية تشرف عليها الإدارة العامة للطيران المدني منها مشروع إدخال مشغل عالمي للملاحة الجوية لتطوير العمل في قطاع الملاحة الجوية وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية في هذا القطاع المهم والحيوي.

وبين أن «الطيران المدني» في المراحل النهائية لطرح ممارسة تشغيل مبنى الركاب الجديد «T2» من مشغل عالمي الذي يهدف إلى تشغيل وإدارة المبنى بأحدث الأساليب، ووفق آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا في إدارة المطارات، لتنمية إيرادات الدولة وتحسين الخدمات ورفع كفاءة التشغيل وتدريب الكوادر الوطنية.

سعد العتيبي

وأفاد بأن «الطيران المدني» لديها تجربة ناجحة في إدخال مشغل عالمي في مبنى الركاب رقم «4» الذي تم افتتاحه عام 2018 وتم تخصيصه لشركة الخطوط الجوية الكويتية.

وقال العتيبي إن المشاريع المطروحة تتضمن أيضا إدخال مشغل عالمي لإدارة وتشغيل مدينة الكويت للشحن خصوصا بعد تكليف مجلس الوزراء «الطيران المدني» التنسيق مع الجهات المعنية في الدولة لطرح المشروع في مزايدة عامة لشركات الشحن العالمية المتخصصة.

وأشار نائب المدير العام لشؤون التخطيط والمشاريع في «الطيران المدني» إلى أنه سيتم أيضا طرح مزايدة تنفيذ وإدارة وتشغيل مبنى الطيران العام المخصص للطائرات الخاصة.

تتمات

ممثل الأمير

الـ 31 على مستوى القمة العربية بالجزائر : «من هذا المكان نجدد دعوتنا إلى المجتمع الدولي لإنجاح مسيرة السلام في الشرق الأوسط، والوصول إلى حل دائم وشامل وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، بما يضمن حق الشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية»، معربا سموه عن «دعمنا الكامل لجهود الأشقاء في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في تحقيق المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية وهي خطوة مهمة، في ظل ما تشهده القضية الفلسطينية من تحديات».

وأشار سموه إلى أنه فيما يتعلق بالوضع في سوريا الشقيقة، فإن دولة الكويت «تجدد موقفها الثابت بعدم وجود حل عسكري لهذا الصراع الدامي، ولا بد من إفساح المجال أمام الحل السياسي الذي يحقق طموحات أبناء الشعب السوري الشقيق ومطالبهم، ويحقق لسوريا أمنها وسيادتها ووحدة أراضيها».

وحول الوضع في اليمن الشقيق قال سمو ممثل الأمير : «إننا نعرب عن القلق لرفض ميليشيا الحوثي تمديد الهدنة، ورفضها للجهود التي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، وندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة جهودها للتوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية، مؤكدين دعم دولة الكويت الكامل لتلك الجهود وصولا إلى الحل السياسي للأزمة بما يحقق للأشقاء في اليمن تطلعاتهم إلى تحقيق الأمن والاستقرار. كما نجدد إدانتنا واستنكارنا الشديدين للهجوم الإرهابي الذي استهدفت فيه ميليشيا الحوثي ميناء الضبة النفطي في حضرموت، والذي يعد انتهاكا صارخا للأعراف والقوانين الدولية وخرقا لقرار مجلس الأمن رقم «2216»، داعين المجتمع الدولي إلى التحرك السريع والفاعل لردع مثل هذه الأعمال ومحاسبة مرتكبيها، صيانة للأمن والسلم وحفظا لإمدادات الطاقة وممرات التجارة الدولية».

وأوضح سموه أنه بشأن العلاقة مع إيران، فإن دولة الكويت «تؤكد حرصها على علاقات الصداقة والتعاون التي ترتكز على احترام مبادئ القانون الدولي، في عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول وحسن الجوار، كما نؤكد موقفنا الثابت ودعمنا لحرية الملاحة في المياه الدولية، وإدانتنا ورفضنا التام لجميع أشكال التدخلات الخارجية التي تمس سيادة أي من الدول العربية الشقيقة».

أضاف : «إننا نراقب جميعا وبقلق شديد تطورات الأوضاع في أوكرانيا وتداعياتها الخطيرة على السلم والأمن الدوليين، وتبعاتها السلبية على الأوضاع الإنسانية والاقتصاد العالمي. وتؤكد دولة الكويت موقفها المبدئي والثابت في رفض التدخل العسكري ودعمها الكامل لكافة الجهود الدولية والأممية، الداعية إلى تغليب لغة الحوار واللجوء إلى الحل السياسي القائم على احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.. وبهذا الصدد ندعم ونشيد بدور جامعة الدول العربية والجهود المبذولة في سبيل المساهمة في حل النزاع وإيجاد حل دبلوماسي لهذه الأزمة».

وقال سمو ولي العهد : «إننا نجدد التأكيد على تمسك دولة الكويت بالنظام الدولي المتعدد الأطراف، ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز الوساطة والدبلوماسية الوقائية، لتجنيب الأجيال المقبلة تبعات الحروب والنزاعات.. وندعو للعمل على تطوير التعاون والتكامل الإقليميين والمشاريع المشتركة بين دولنا، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والتصدي الجماعي لتحديات المناخ، من خلال تسريع الطموحات البيئية ودعم الابتكارات والشراكات في هذا المجال».

وأكد سموه أن دولة الكويت «تتابع باهتمام وعناية القضايا التي تقلق عالمنا العربي لاسيما مكافحة الإرهاب والتطرف، وما يتعلق بالأمن الإقليمي والدولي، مشددين في هذا الإطار الرفض التام لكل صور الإرهاب ومظاهره، مجددين الدعوة لتضافر الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف وتجفيف منابع تمويله».

كما شدد سموه على ضرورة «تفعيل المبادرة التي تقدمت بها دولة الكويت، وتضمنها قرار جامعة الدول العربية رقم «8766» الصادر عن الدورة العادية «157»، بشأن تقديم مشروع استراتيجية شاملة وتكاملية للأمن الغذائي العربي وسبل تعزيزه.. وندعو جهاز الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى متابعة مبادرة الأمن الغذائي العربي، والعمل على أن توضع محل التنفيذ في أقرب وقت ممكن وفقا للآليات المتفق عليها».

«إعلان الجزائر»

كما أكد على دعم الحكومة الشرعية في اليمن، ودعم الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سياسي في اليمن وفق المرجعيات المعتمدة، مع التشديد على ضرورة تجديد الهدنة الإنسانية كخطوة أساسية نحو هذا المسار الهادف إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة، تضمن وحدة اليمن وسيادته واستقراره وسلامة أراضيه وأمن دول الخليج العربي، ورفض جميع أشكال التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية.

كما دعا الدول العربية للقيام بدور جماعي قيادي للمساهمة في جهود التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية، ومعالجة كل تبعاتها السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية، بما يضمن وحدة سوريا وسيادتها ويحقق طموحات شعبها ويعيد لها أمنها واستقرارها ومكانتها إقليميا ودوليا.

ورحب البيان بتنشيط الحياة الدستورية في العراق بما في ذلك تشكيل الحكومة والإشادة بجهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية، وتجسيد آمال وتطلعات الشعب العراقي، مع تثمين النجاحات التي حققها العراق في دحر التنظيمات الإرهابية والإشادة بتضحيات شعبه في الدفاع عن سيادة البلاد وأمنها.

وجدد التضامن مع لبنان للحفاظ على أمنه واستقراره ودعم الخطوات التي اتخذها لبسط سيادته على أقاليمه البرية والبحرية.

وجدد إعلان الجزائر الالتزام بمضاعفة الجهود لتجسيد مشروع التكامل الاقتصادي العربي، وفق رؤية شاملة تكفل الاستغلال الأمثل لمقومات الاقتصادات العربية وللفرص الثمينة التي تتيحها، بهدف التفعيل الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمهيدا لإقامة الاتحاد الجمركي العربي.

وثمن السياسة المتوازنة التي انتهجها تحالف «أوبك +» من أجل ضمان استقرار الأسواق العالمية للطاقة واستدامة الاستثمارات في هذا القطاع الحساس ضمن مقاربة اقتصادية تضمن حماية مصالح الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

وشدد على ضرورة توحيد الجهود لمكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله وتجفيف منابع تمويله، والعمل على تعبئة المجتمع الدولي ضمن مقاربة متكاملة الأبعاد تقوم على الالتزام بقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كما دعت القمة العربية للالتزام بمبدأ عدم الانحياز في الأزمة الأوكرانية الروسية.

وأشاد البيان الختامي بمبادرة الشرق الأوسط الأخضر التي أطلقتها السعودية، معلنا تأييد الدول العربية لاستضافة السعودية لمعرض إكسبو 2030.

وعقب انتهاء أعمال القمة العربية في الجزائر، أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان استضافة المملكة للقمة العربية المقبلة.

الاقتراحات بقوانين

وجاءت نتيجة التصويت على الاقتراح بقانون في المداولتين الأولى والثانية في جلسة المجلس التكميلية أمس الأربعاء، بموافقة 54 عضوا وعدم موافقة عضو واحد من إجمالي الحضور البالغ عددهم 55 عضوا.

ونص الاقتراح بقانون في مادته الأولى على أن يُستبدل بنص المادتين «97» و «98» من القانون رقم «12» لسنة 1963 النصان التاليان:

مادة «97» : «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة حق اقتراح القوانين ويجب أن يكون الاقتراح مصوغا ومحددا قدر المستطاع وموقعا ومصحوبا ببيان أسبابه ولا يجوز أن يوقع الاقتراح بقانون أكثر من خمسة أعضاء.

ويحيل الرئيس الاقتراح بقانون إلى اللجنة المتخصصة، لدراسته وفقا لأحكام اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ووضعه في الصيغة القانونية السليمة، ويوزع على الأعضاء، وللجنة أن تأخذ رأي مقدم الاقتراح قبل وضع تقريرها بشأنه.

وكل اقتراح بقانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه مجلس الأمة لا يجوز لأحد من الأعضاء تقديمه ثانية في دور الانعقاد ذاته».

مادة «98» : «يعرض الرئيس على المجلس مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة للنظر في إحالتها إلى اللجان المتخصصة، ما لم تطلب الحكومة نظر المشروع على وجه الاستعجال أو يرى الرئيس أو اللجنة المتخصصة أن له صفة الاستعجال مع بيان أسباب ذلك في جميع الأحوال فيحيله إلى اللجنة المتخصصة مباشرة ويخطر المجلس بذلك في أول جلسة تالية مع توزيع المشروع على الأعضاء برفقة جدول الأعمال، ويجب في جميع الأحوال التنويه في قرار الإحالة إلى المجلس وإلى اللجان بصفة الاستعجال».

ورأى نواب خلال المناقشة أن التعديل يعالج مشكلة تراكم التشريعات وينهي البيروقراطية في عمل المجلس.

وأكدوا أن تعديل اللائحة لا يمنع دراسة دستورية وقانونية التشريعات في اللجان المختصة أو إحالتها إلى اللجنة التشريعية إذا رأت اللجان المختصة ذلك.

وأوضح معارضون للتعديل أن مذكرة المكتب الفني للجنة الشؤون التشريعية والقانونية تعارض التعديل، مؤكدين أن معالجة مشكلة تراكم التشريعات في اللجنة التشريعية يكون بزيادة الكوادر القانونية والدستورية فيها.

وقال رئيس اللجنة التشريعية مهند الساير إن العديد من النواب تحدثوا عن تعطيل بعض المقترحات ، مبينا أن اللجنة كانت قادرة على القيام بفلترة الاقتراحات في السابق، نظرا لأن التعداد السكاني كان صغيرا وعدد المقترحات أقل بكثير مما هو موجود الآن .

أضاف إنه في دور الانعقاد الأول للمجلس السابق بلغ عدد الاقتراحات المحالة إلى اللجنة التشريعية 507 تقارير تم إنجاز تقريبا 180 منها ، وفي دور الانعقاد الثاني تراكم 600 مقترح أنجز منها 80 تقريبا، مشيرا إلى أن اللجنة التشريعية تنظر في أكثر من 2000 صفحة كي تكتب مذكرة لكل مقترح تتكون من صفحتين فقط.

وطالب الساير بتعزيز الدور القانوني في مختلف اللجان المختصة ، مبينا أنه من الممكن أن يقوم قسم الإعداد البرلماني بإعداد مذكرة قانونية حول الاقتراحات.

وأشارت المذكرة الإيضاحية للقانون إلى تغيير آلية إحالة الاقتراحات بقوانين المقدمة من الأعضاء، لتتم إحالتها مباشرة إلى اللجان المتخصصة من رئيس المجلس وتوزع على الأعضاء، وبذلك يكون دور اللجان المتخصصة بحث ودراسة الاقتراحات بقوانين شاملا لجميع الجوانب الدستورية والقانونية والموضوعية ووضعها في الصيغة القانونية السليمة.

وبينت المذكرة الإيضاحية أنه تم الإبقاء على الآلية القائمة في عرض مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة على المجلس، للنظر في إحالتها إلى اللجان المتخصصة وكذلك آلية استعجالها.

وأوضحت أنه مضى على صدور اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ما يقارب 60 عاما، وخلال تلك الفترة طرأت العديد من المتغيرات على العمل البرلماني التي أوجبت إعادة النظر في نصوص هذه اللائحة، وإجراء التعديلات المناسبة بما يحقق الغاية المنصوص عليها في المادة «117» من الدستور.

وذكرت أن من أبرز المتغيرات التي طرأت على العمل البرلماني الزيادة الكبيرة في عدد الاقتراحات بقوانين التي يتقدم بها أعضاء مجلس الأمة، الأمر الذي تطلب إعادة النظر في آلية إحالة ونظر هذه الاقتراحات بقوانين في اللجان.

جنان بوشهري

وذكرت أن المكتب كان يمثل شركة نزاع قضائي مع مؤسسة البترول الوطنية في الشويخ، تقدر قيمتها بعشرات الملايين، وموكل المكتب أخذ حكم تمييز عام 2021 وكسب القضية، حيث قامت الحكومة بسرعة بتنفيذ الحكم على غير العادة.

وشددت على أنه يجب التحقيق في مجريات هذا الملف، لكن من سيشكل لجنة التحقيق؟

من جهة أخرى قالت بوشهري : إن وزيرة الأشغال كانت مستشارة الشركة القائمة على تنفيذ المطار، والتي كانت تطلب إلغاء غرامات، واليوم لديك مذكرة من وكيل مساعد عن مخالفات من قبل مديرة إدارة تنفيذ من المطار، فكيف ستتعاملين معها ومن سيتحمل المسؤولية السياسية أمامنا؟

ولفتت أيضا إلى أن كثيرا من النواب لديهم مكاتب محاماة وشركات، ولا أحد فينا يعلم حجم تعارض المصالح بينهم وبين الوزارات والمشاريع الحكومية.

وأكدت الحكومة والمجلس والقضاء في أمس الحاجة لإعادة ثقة الناس فيهم.. وندعو لتكليف التشريعية بسرعة إنجاز تقريرها الخاص حول تعارض المصالح.

ودعت بوشهري إلى تكليف ديوان المحاسبة بالتحقيق في رفع الإيقاف عن شركات ومكاتب هندسية، وترسية مناقصات عليها وتقديم بلاغ للنيابة.

من ناحيته وزير النفط بدر الملا ردا على بوشهري، مؤكدا أن توقف عن عمل المحاماة، مضيفا : وما تتحدثين عنه هو نزاع قضائي، قبل أن أكون نائبا بسنوات. وقال : «إن نفيذ الحكم تم في فترة لم أكن فيها نائبا ولا وزيرا، وأرجو أن تكوني دقيقة بالتواريخ».

الطشة لوزير

هناك عدة شكاوى وصلت له من أهالي وطلبة، مسجلين في دورة الضباط للكلية العسكرية من عدم إدراج أسمائهم في قرعة يوم السبت القادم.

أضاف الطشه أن هؤلاء الطلبة تجاوزوا جميع مراحل الفحص الرياضية والطبية والمقابلات الشخصية، مناشدا وزير الدفاع، بيان معرفة أسباب استبعادهم من خلال اللجنة المنظمة لتلك الدورة».

وطالب بضرورة مراجعة الأسماء إذ إن هناك شبابا ظلموا كثيراً ورياضيين وأبطالا في ألعاب القوى، تم استبعادهم من هذه الدورة.

وأشار إلى أنه إذا كان استبعادهم تم وفق أطر صحيحة، فيجب استبعادهم من التجنيد الإلزامي، منوها بأنه من غير المعقول استبعادهم من دورة الضباط العسكرية وتلزمهم بعد أيام بالتجنيد الإلزامي.

وتمنى على وزير الدفاع إنصاف أبنائه وإخوانه في هذه الدورة.

لاري : قدمت

والقانونية حتى يطمئن المجلس لسلامتها من هاتين الناحيتين.

وأوضح أنه وجه خلال مناقشة الخطاب الأميري 4 رسائل الأولى تنادي بزراعة الأمل، وثقة المواطنين بمجلس الأمة، بعد أن زعزعته الثقة نتيجة الأحداث التي شهدتها السنة الماضية.

وأكد أن هذا الأمر يتحقق بتكثيف جهود السلطتين التشريعية والتنفيذية، لرفع المستوى المعيشي للمواطنين ولا سيما المتقاعدين.

وبين أن الرسالة الثانية هي بضرورة تعزيز الاستقرار الذي لا يمكن الإنجاز والعمل من دونه، معربا عن تفاؤله بالمرحلة المقبلة لأن جميع المؤشرات منذ بداية المجلس وإلى اليوم سواء من قبل الحكومة أو النواب الثقة في المجلس كلها تدل على الاستقرار.

وأكد أن الرسالة الثالثة تتعلق ببرنامج عمل الحكومة وأن الحكومة يجب أن تلتزم بتقديمه فور تشكيلها حسب نص الدستور، وأن يركز على قضايا الصحة والتعليم والإسكان والتوظيف والتأمين الشامل لجميع المواطنين، ومشاركة القطاع الخاص في حل المشكلة الإسكانية والتركيز من قبل الدولة لتوفير الميزانيات المطلوبة لتقليل طوابير انتظار الوظائف.

ونوه بأن الرسالة الرابعة كانت حول الوضع العالمي، ودعا فيها الحكومة إلى التوازن والحيادية في العلاقات الخارجية، كما دعا الشعب الكويتي إلى الاتحاد أمام المخاطر وانعكاسات القادمة نتيجة تصاعد الأزمة الروسية الأوكرانية.

وبين أنه تناول موضوع الحكومة الالكترونية وأهمية الأمن السيبراني لضمان عدم اختراق الأجهزة الحكومية والبنوك والحسابات الشخصية، وتطوير وتسريع إنجاز المعاملات والعلاقة ما بين الإدارات الحكومية وما بين الحكومة والقطاع الخاص والأفراد.

وأوضح أنه ركز على ضرورة الإسراع في إنجاز المشاريع الترفيهية التي حرم الشاب منها، متمنيا أن يتجه العمل في المؤسسة التشريعية نحو المزيد من العمل والإنجاز.

«الطيران المدني»

التخطيط والمشاريع في «الطيران المدني» سعد العتيبي في لقاء مع «كونا»، إن مشروع الحزمة الثالثة يضم أربعة مكونات رئيسية أولها إنشاء برج مراقبة جديد وتجهيزه بأحدث الأنظمة الملاحية وبلغت نسبة إنجازه 5ر88 في المئة والمكون الثاني إنشاء مدرج ثالث وبلغت نسبة إنجازه 96 في المئة.

وذكر العتيبي أن المكون الثالث يتضمن إعادة إنشاء المدرج الشرقي وتحديثه وتطويره وبلغت نسبة إنجازه 3ر14 في المئة أما المكون الرابع فيختص بخدمات البنية التحتية للمنطقة الجنوبية في المطار ووصلت نسبة إنجازها 8ر99 في المئة.

أضاف أن مطار الكويت الدولي يشهد عددا من المشاريع التطويرية تشرف عليها الإدارة العامة للطيران المدني منها مشروع إدخال مشغل عالمي للملاحة الجوية لتطوير العمل في قطاع الملاحة الجوية وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية في هذا القطاع المهم والحيوي.

وبين أن «الطيران المدني» في المراحل النهائية لطرح ممارسة تشغيل مبنى الركاب الجديد «T2» من مشغل عالمي الذي يهدف إلى تشغيل وإدارة المبنى بأحدث الأساليب، ووفق آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا في إدارة المطارات، لتنمية إيرادات الدولة وتحسين الخدمات ورفع كفاءة التشغيل وتدريب الكوادر الوطنية.

بن فرحان : السعودية

التنمية في الدول الشقيقة ضمن رؤية 2030.

وفي الشأن الفلسطيني، شدد على دعم إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

أما في الملف اليمني، فقال بن فرحان إن المملكة دعمت جهود المبعوث الأممي في اليمن لتمديد الهدنة، لافتا إلى ضرورة مواصلة الضغط الدولي لتحقيق السلام في اليمن.